

إحراق حكومة أوغلو وثائق فسادها لن ينقذ «العدالة والتنمية» من المحاكمة المعارضة المنتصرة تعيد تركيا من حافة الهاوية... وأرينتش يرى نجاح «الشعوب الديمقراطي» مؤامرة!



والتنمية عاجزاً عن تحقيقه خلال الفترة القادة وهي أنه لن يتمكن من اختيار رئيس البرلمان بمفرده أو الإبقاء على غالبية في لجان البرلمان أو تحديد جدول أعمال البرلمان والتحكم في السلطة التشريعية بقراراته اعتباراً من الآن كما أنه لن يتمكن من التقدم بطلبات حزم القوانين التي ترسخ أحكاماً اعتبارية والتي من شأنها تقليص الحريات وتحويل تركيا إلى دولة بوليسية.

وأشار الناشطون إلى أن النتائج تعني أيضاً أن نظام أردوغان لن يتمكن من التعهيم بسهولة على فضائح الفساد والرشوة التي كشفت وقائعه في 17 كانون الأول 2013 وطاولت رموزاً كبيرة من حكومة حزب العدالة والتنمية ولن يتمكن من وقف تحقيقات الفساد والشكاوى الأخرى المقدمة ضد وزرائه الأربعة المتورطين ولن يتمكن من اختيار أعضاء للمؤسسات والهيئات الحساسة في الدولة مثل المحكمة الدستورية ومجلس القضاء العالي.

وأوضح الناشطون أن نظام أردوغان خسر الغالبية في المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون وخسر إمكانية اتخاذ قرار الحرب بمفرده وقرار إرسال جنود إلى خارج البلاد وقرار إجراء الانتخابات لوحده وخسر قرار تقديم المبالغ التي يردها للخصر الأبيض أو قصر أردوغان الذي بات رمزاً للإسراف والترف.

استفاق حزب العدالة والتنمية الإخواني على مشهد لم يكن قد اعتاد عليه طوال 13 عاماً قضاها في حكم تركيا في شكل فردي حيث لم يعد بإمكانه التعامل مع الدولة كمنزعة هدفها خدمة السلطان وأسرته وعشيرته بعدما نجح الشعب التركي في تجاوز ترميم وترغيب نظام أردوغان وخطا الخطوة الأولى لتفكيك هذا النظام الإقصائي الذي تمدد على حساب مؤسسات الدولة حتى كاد يتلغها.

وإدخلت نتائج الانتخابات البرلمانية تركيا في مرحلة جديدة سيكون عنوانها عدم الاستقرار السياسي وهو ما أدركه حزب العدالة والتنمية جيداً ودفعه إلى بدء البحث عن مخرج تمكنه من البقاء في واجهة المشهد السياسي أولاً وتحميه من أي محاسبة أو ملاحقة على ما أقره طوال فترة حكمه السابقة ثانياً.

وذكر الحساب الذي يحمل على «تويتتر» اسم فؤاد عوانى ويحظى بمتابعة شعبية كبيرة أن حكومة حزب العدالة والتنمية الحالية بدأت عملية ائتلاف الوفاق وإحراقها في رئاسة الوزراء على خلفية النتائج الانتخابية وخسارة الغالبية البرلمانية المطلقة.

وأشار عوانى الذي سبق له وأن نشر وثائق ومعلومات كشفت فساد أردوغان وحكومته إلى أن ائتلاف الوفاق لن ينجح أمام حكومة حزب العدالة والتنمية من المحاكمة التي باتت قريبة ولن يساعدهم على الإفلات من العقاب واستعرض ناشطون أترك ما بات حزب العدالة والتنمية عاجزاً عن تحقيقه خلال الفترة القادة وهي أنه لن يتمكن من اختيار رئيس البرلمان بمفرده أو الإبقاء على غالبية في لجان البرلمان أو تحديد جدول أعمال البرلمان والتحكم في السلطة التشريعية بقراراته اعتباراً من الآن كما أنه لن يتمكن من التقدم بطلبات حزم القوانين التي ترسخ أحكاماً اعتبارية والتي من شأنها تقليص الحريات وتحويل تركيا إلى دولة بوليسية.

الأحزاب العلمانية تجهض الأحلام الأردوغانية

لمى خيرالله

بعد ضجيج الانتخابات استفاقت تركيا على معضلة تشكلت الحكومة بعدما وجد حزب العدالة والتنمية نفسه في مازق محاولة أجهاض الأتاتوركية العلمانية واستبدالها بسلطة عثمانية، ومعها أطاح الأكراد برغبة أردوغان تعديل الدستور ومنحه صلاحيات مطلقة ما قوّض آماله بتعزيز سلطته الأحادية.

أردوغان لم يكن راضياً عن أداء رئيس حزبه أحمد داوود أوغلو خلال حملته الانتخابية مما دفعه لمخالفة الدستور والتزول بقلبه فيها لدعم حزبه والتخلي عن حياده تجاه الأحزاب المختلفة كرئيس للجمهورية، إلا أنه خالف ذلك وشن حملة لدعم حزبه الحاكم مما جعل نتائجها تبدو كتهمة شخصية، ناهيك عن ضعف أوغلو الذي وضع أردوغان في موقف لا يحسد عليه ووجد نفسه أمام ائتلاف معارض قوي يتكون من الأكراد الساخطين والشباب العاطلين والليبراليين واليساريين ما يعني جذب العديد من الأنصار من غير الأكراد ممن يريدون كبح جماح أردوغان. ويقول محللون إنه في حال استطاعت مكونات هذا التحالف المعقد الصمود في وجه الإسلاميين، فسبحسب حزب العدالة والتنمية الذي يواجه أكبر تحدٍ منذ صعوده إلى السلطة وهيمنة الطويلة عليها.

مشاعر الاستياء بين صفوف المعارضين الذين يتركز أغلبهم في المدن الكبرى امتدت أيضاً إلى القرى والأقاليم التي لطالما كانت القاعدة الداعمة دوماً لحزب العدالة والتنمية في تسع انتخابات خاضها من قبل. فالانتخابات عاقبت جنون العظمة الأردوغانية وحرمتها من الحصول حتى على الحد الأدنى لتشكيل الحكومة بمفرده أي بـ 267 مقعداً.

فوز بطعم مر خسر فيه حزب أردوغان الغالبية المطلقة التي كان يتمتع بها وأجهضت معه تطلعاته لتعزيم سلطاته والتحول بالبلاد إلى النظام الرئاسي وبالنتيجة التي حققها في هذا الاقتراع يكون الحزب الحاكم قد مني بأسوأ هزيمة له منذ إتاحته بالنظام العلماني (التمتعة ص14)

الجيش السوري يستعيد زمام المبادرة في الحسكة ويتقدم في القلمون المعارضة تتفق على 10 نقاط في مؤتمر القاهرة

في «الرؤية السياسية المشتركة لملامح المرحلة الانتقالية» والثانية هي وثيقة «العهد الوطني». وطلب العربي من المشاركين أن يستفيدوا منها وأن يبذلوا عليها وعلى غيرها من الوثائق التي صدرت عن مؤتمرات المعارضة السورية في مناسبات مختلفة. وأعرب عن أمله في أن يساهم المؤتمر في وضع آلية مناسبة تضمن تحقيق المشاركة والتفعيل الأوسع لمختلف أطراف المعارضة في إطار تنظيمي قادر على إدارة عملية المفاوضات مع الحكومة السورية، وفقاً لبيان «جنيف - 1».

وأكد العربي أن حل الأزمة السورية بالحسم العسكري «فائق من أعمال القتل والتدمير والعنف والجرائم البشعة الأمر الذي زاد من نفوذ المنظمات الإرهابية وتمدد أنشطتها لتشمل أنحاء واسعة من الأراضي السورية، مهددة كيان الدولة السورية الشقيقة ومؤسساتها ووحدة أراضها وشعبها، وكما قال أحد الحكماء فإن الظلم يدمر والعدل يعمر»، وأضاف: «إن النظام السوري يتحمل المسؤولية الكاملة».

وشارك في المؤتمر نحو 200 قيادي من ممثلي أطراف المعارضة قادمون من تركيا، والعراق، ولبنان، وفرنسا، وسويسرا.

ميدانياً، سيطر الجيش السوري والمقاومة على معبر الحماة القصير الذي يربط جرد فليطة شرقي عرسال اللبنانية وقرية الثور الحدودية، إضافة إلى السيطرة على قرنة شعبة شرق وادي خشبية، حيث يكون بذلك قد فرض سيطرته في الحسكة.

تركيا... هل بدأت مضاعيل سقوط «الأمبراطورية»؟

فادي مطر

إن ما يشهده الحراك السياسي في المشهد التركي يتحرك نحو الحلقة المضاعفة في الحماة السياسية التركية التي بدأت القراءة الأولية لخريطة القوى التنافسية وطبيعة غلبة النفوذ الذي هو المؤشر الأهم في معركة الانتخابات التركية التي حوت لابين جديداً على ساحة الخريطة السياسية تركت أمل «أردوغان» على شفا نكسة كبيرة بعد فشل «العدالة والتنمية» بالفوز بأغلبية صريحة في الانتخابات البرلمانية في 7 حزيران الجاري، وهو ما بدأ أماني «أردوغان» في إنشاء دستور يعزز رئاسة أكثر نفوذاً على الطريقة الأميركية، فهو المحتاج إلى ثلثي البرلمان ليقض القدرة على الحكم بمفرده، الأمر الذي خسره بعد 13 عاماً تقريبا من الفردانية التي فشلت في اجتياز الباب البرلماني وبدأت بكبح جماح أردوغان بعد الدخول الكردي البارز على المشهد السياسي الذي حل بالمركز الرابع من خلال حزب «الشعوب الديمقراطي» ذي الغالبية الكردية بنسبة 12.31 في المئة وحصوله على 78 مقعداً في مفاجأة غير متوقعة كسرت «العتبة الانتخابية» وهم الذين غيروا المعادلة بمعاني مختلفة لها أبعاد قومية وسياسية أكبر من مجرد لعبة معارضة داخلية، لأن حتى الشأن الانتقالي إلى حكومة إنتالية ليس بالضروة أن يحمل رئيساً للحكومة والبرلمان من حزب العدالة والتنمية، فهذا تعميم للجروح «الأردوغانية»، ويزور مشهد كردي ربما يحمل في طياته نواحي دستورية وقانونية مؤثرة في حياة التركية العائمة، خصوصاً إذا حصل الأكراد على مرحلة جديدة أكثر قوة تأثيرية في رفع سقف الحقوق والشروط التفاوضية مع الحكومة التركية على خلفية أن «حزب الشعوب الديمقراطي» مدعوم «أوجلانيا» مما يعزز الحلقات المضاعفة بالمفاجآت (التمتعة ص14)

فرقة التدخل العراقية تصد هجوماً للتنظيم شرق الرمادي العبادي يدعو العالم إلى توحيد الجهود ضد «داعش»

دعا رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي دول العالم لتوحيد الجهود ضد تنظيم «داعش»، مؤكداً أن على العالم أن ينتبه لهذا الخطر الذي لا يهدد العراق والمنطقة فحسب، بل العالم أجمع.

وقال العبادي في كلمة له خلال مؤتمر قادة مجموعة G7 الذي عقد في ألمانيا أمس، إن جميع مكونات الشعب العراقي تقاتل «الإرهاب صفاً واحداً وتدافع عن العراق وشعبه ووحدة أراضيه، وأن قوات الجيش والشرطة والحشد الشعبي تضم جميع هذه المكونات، إلى جانب قوات البيشمركة و«بناء العشائر».

وشدد على ضرورة محاربة عقيدة التنظيم المتطرفة «الخطرة الموجهة ضد الدين والإنسان، ودعا إلى مساندة الدولة وتقوية مؤسساتها ومساعدتها في بناء قدراتها على محاربة الإرهاب، والعمل على إضعاف وتدمير قدرة داعش الإرهابية».

ورحب العبادي بأي جهد دولي لمحاربة «داعش»، قائلاً: «إن العالم اليوم في حاجة إلى جهود حثيثة ومتضامنة لإيقاف تدفق الإرهابيين الأجانب الذين يسببون القتل والدمار

التحضيرات لمؤتمر جنيف، وعبر الوفد اليمني عن ترحيبه بأي دعوة للامين العام للأمم المتحدة للمكونات اليمنية للمشاركة في مؤتمر جنيف من دون وضع أي شروط مسبقة.

وقال القيادي في حركة «أنصار الله» محمد البخيتي لقناة «العابدين»، إن كل القوى الراضية للمشاركة في مؤتمر جنيف من دون وضع أي شروط مسبقة.

وأعلن نائب الرئيس اليمني المستقيل خالد بحاح من جهته، أن مؤتمر جنيف ليس تفاوضياً بل تشاورياً يهدف إلى تنفيذ نتائج مؤتمر الرياض باستعادة الدولة والسلطة.

بالتزامن مع العدوان السعودي... عقوبات أوروبية على الحوثيين وأحمد صالح «أنصار الله»؛ سنشارك في مؤتمر جنيف من دون شروط

أكد المتحدث باسم حركة أنصار الله محمد عبدالسلام، أمس من موسكو، أن الحركة ملتزمة بالمشاركة في مؤتمر جنيف ولا يوجد لديها تحفظ على الموعد المقرر.

وقال عبدالسلام، عقب لقاء الوفد اليمني بنائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف ومسؤولين بالخارجية الروسية: «أوضحنا للأصدقاء الروس بعض الأمور الميدانية التي كانت غائبة عنهم». وأضاف: «لقد ثبت للجانب السعودي أنه تورط في اليمن وهناك محاولات من جهات خارجية لإخراجه من ورطته».

وكان الوفد اليمني وصل السبت الماضي إلى موسكو عقب محادثات سياسية أجراها في سلطنة عمان، تلبية لدعوة وزارة الخارجية الروسية. ويضم الوفد اليمني، رئيس المجلس السياسي صالح الصماد والناطق الرسمي باسم الحركة محمد عبدالسلام وعضو المجلس السياسي علي القحوم.

وقبل مغادرته مسقط، التقى الوفد اليمني بمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن اسماعيل ولد الشيخ حيث تمت مناقشة

خريطة سياسية جديدة في أنقرة ترسم نهاية «النصرة» في سورية

محمد حمية

بعد صدور نتائج الانتخابات التركية والتي مثلت شبه هزيمة سياسية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه، تساؤلات عديدة طرح حول التغيير الذي سيلحق بالسياسة التركية لا سيما على الصعيد الخارجي ما يطرح بالتالي مصير «جبهة النصرة»، وغيرها من الفصائل المسلحة التي تنقل الدعم من تركيا؟

لم يعد خافياً على أحد الدعم التركي العسكري واللوجستي للجماعات الإرهابية في سورية لا سيما تنظيمي «داعش والنصرة»، من فتح المعابر على طول الحدود التركية - السورية لمقاتلي هذه المنظمات ومدعم بالسلاح والعتاد وتوفير قواعد التدريب والدعم التكنولوجي وفتح الأسواق التركية أمام نظمهم المسروق من سورية والعراق، فضلا عن التدخل العسكري المباشر في بعض الأحيان عبر قصف مواقع الجيش السوري.

هذا التورط التركي يدعم «جبهة النصرة» وغيرها تحدثت عنه العديد من الصحف التركية والغربية.

في الثالث من ايلول 2014 كشف السفير الأميركي السابق في أنقرة فرانسيس ريتشارد دون أن تركيا تعاونت في شكل مباشر مع فرقة تنظيم «القاعدة» في سورية وقدمت له مختلف أشكال الدعم.

ونقلت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية عن ريتشاردون «أنه حاول إقناع الحكومة التركية بإغلاق حدودها أمام هذه المنظمات ولكن من دون جدوى».

في الثاني من شباط من هذا العام كشفت صحيفة «جمهورية» التركية وجود دعم عسكري من «بيع سلاح للمقاتلين» إلى قصف بالمدفعية التركية لمراكز القوات السورية، إلى تحول الأراضي التركية سوقاً لبيع السلاح للإرهابيين.